



قانون رقم 183 لسنة 1956م

رأى المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية في سنة 1955م أن قانون الدار المعمول به منذ سنة 1937م لم يعد يحقق أهدافها، ويحتاج إلى تعديل خصوصاً بعد إلغاء بعض موادّه بصدور قانون ضم الأوقاف الخيرية إلى وزارة الأوقاف، وتغيير أشياء كثيرة مما نص عليها.

كما أن استقلال الدار يتيح لها نوعاً من المرونة العملية قد تستطيع بذلك أن تؤدي مهمتها الكبرى في اقتناء النواذر والذخائر التي قد تضيع عليها لو التزمت بالقيود المالية التي تفرضها تلك التبعية.

وفي 14 رمضان سنة 1375هـ / 25 إبريل 1956م صدر القانون رقم 183 بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية، وقصد من إصداره منح الدار شخصية اعتبارية وترتب على ذلك استقلال الدار مادياً بميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة.

وقد أضاف هذا القانون إلى دار الكتب مهمة التعاون مع مختلف المكتبات بشتى الوسائل لتيسير الانتفاع بمقتنياتها ..